

قرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٠٠٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات

التي يشملها :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء اللجنة العليا

لشئون الدعوة الإسلامية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٧٩٧ بتشكيل لجان

التنوعية الدينية بالمحافظات :

وبناء على ما عرضه شيخ الأزهر :

قرار:

(المادة الأولى)

يعاد تشكيل اللجنة العليا لشئون الدعوة الإسلامية الصادر بإنشائها قرار

رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه برئاسة شيخ الأزهر وعضوية :

وزير الأوقاف نائباً للرئيس

وزير التربية والتعليم عضواً

وزير الثقافة عضواً

- وزير الإعلام عضواً
- وزير الشباب عضواً
- وكيل الأزهر عضواً
- رئيس جامعة الأزهر عضواً
- مفتي الجمهورية عضواً
- أمين عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عضواً
- أمين عام مجمع البحوث الإسلامية عضواً
- رئيس قطاع المعاهد الأزهرية عضواً
- رئيس قطاع الشئون الدينية بوزارة الأوقاف عضواً
- شيخ مشايخ الطرق الصوفية عضواً
- خمسة من الشخصيات العامة المهتمة بشئون الدعوة الإسلامية يرشحهم وزير الأوقاف
- ويصدر بعضويتهم في اللجنة قرار من شيخ الأزهر لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- ويرأس وزير الأوقاف اللجنة في حالة غياب الرئيس .
- ويعوز للجنة دعوة من تراه من الخبراء والمتخصصين لحضور اجتماعاتها دون أن يكون لأى منهم صوت معدود في مداولاتها .
- ويتولى أعمال اللجنة أمين عام يختاره شيخ الأزهر يعاونه ثلاثة من العاملين بالأزهر من ذوى الخبرة والتخصص .

(المادة الثانية)

تختص اللجنة بالآتي :

- ١ - إعداد الخطط والبرامج ورسم السياسات في مجال الدعوة الإسلامية وتجديد الخطاب الديني والتوعية الدينية السليمة في الداخل والخارج .
- ٢ - دراسة الوسائل والإمكانات التي تساعد في نشر القيم الإسلامية الدافعة لتقدير المجتمع وترسيخ أسس التسامح والمحوار مع الآخر ونبذ التعصب والتطرف والإرهاب ومعالجة قضايا العصر وفقاً لمبادئ وأصول الشريعة الإسلامية .
- ٣ - التنسيق مع الأجهزة العاملة في مجال نشر الدعوة الإسلامية أو المتصلة بأنشطتها المختلفة بهدف توحيد الاتجاه وتحاشي التناقض والخلاف .
- ٤ - إعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المقترحة لتنظيم أنشطة الدعوة الإسلامية على أساس علمية محددة .
- ٥ - دراسة المشاكل التي تواجه الدعوة الإسلامية في ضوء الأبحاث التي تقدم إلى اللجنة من الأجهزة المعنية .
- ٦ - دراسة تقارير لجان التوعية الدينية بالمحافظات المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٠٠٣ ووضع التوصيات اللاحقة لمعاونتها في أداء مهامها المحددة بقرار التشكيل .
- ٧ - دراسة أحوال الأقليات والجاليات الإسلامية بالدول الأجنبية للتعرف على احتياجاتها في مجال التوعية الدينية والتوصية بوسائل تشريفها من خلال التقارير المقدمة من الأجهزة المعنية وعلى وجه الخصوص من المجلس الأعلى للشئون الإسلامية والماركز الإسلامية بالخارج والمعوثين من قبل الأزهر ووزارة الأوقاف للوعظ والإرشاد ووضع المقترنات اللاحقة لتقديم المساعدات المادية والمعنية في إطار القواعد الدولية المطبقة في هذه المجالات .

- ٨ - تزويد أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمفروءة بالدراسات ومواد البرامج التي تقدم للرد على ما يُشار ضد الإسلام من شبكات واتهامات وكذلك للرد على الاستفسارات والمساهمة في تعميق الوعي بالقيم والثقافة الدينية الموجهة للمجتمعات والأفراد في مختلف أنحاء العالم .
- ٩ - عرض المقترنات بعقد اللقاءات والمؤتمرات والندوات في مجالات الدعوة الإسلامية وتحديد محاورها والمشاركين فيها لمناقشة قضايا العصر من منظور إسلامي في مجال التعامل والتحاور مع الآخر .

(المادة الثالثة)

تحجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل في الشهر بناء على دعوة من رئيسها ويجوز عقدها في حالة الضرورة بقرار من الرئيس أو بطلب من ثلثي أعضائها ، ولا تكون اجتماعاتها صحيحة إلا بحضور ثلثي الأعضاء .

ويتولى أمين عام اللجنة إخبار أعضائها بموعد الاجتماع قبل تاريخ عقده بأسبوع على الأقل وسرفق به جدول الأعمال وصور من التقارير والمواضيع المقرر عرضها .

وتحذ توقيبات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتبلغ توصياتها إلى الجهات المعنية ، ويتابع الأمين العام تنفيذ هذه التوصيات وتقديم تقارير دورية بما يتم بشأنها في الاجتماع التالي .

(المادة الرابعة)

يجوز للجنة تشكيل مجموعات عمل متخصصة من بين أعضائها لدراسة أحد الموضوعات المطروحة وعرض التوصية على اللجنة لاتخاذ ما تراه بشأنها .

(المادة الخامسة)

يصدر شيخ الأزهر القواعد المنظمة لإجراءات عمل اللجنة بما يحقق الهدف من تشكيلها .

(المادة السادسة)

على الأجهزة المعنية اتخاذ كافة الإجراءات لتنفيذ توصيات اللجنة .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء، في ٣٠ رجب سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف